

حتمية تفعيل وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر في ظلّ جائحة كوفيد19: الفرص والتحديات The imperative to activate and develop e-commerce in Algeria in the Covid_19 pandemic: opportunities and challenges

حليمي حكيمة¹، كرميش أمال²، ستيتي الزازية³

Halimi Hakima¹, Kermiche Amel², Stiti Zazia³

¹جامعة سوق اهراس (الجزائر)، hakima.halimi@univ-soukahrass.dz

²جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، kermiche.amel@univ-alger3.dz

³جامعة سوق اهراس (الجزائر)، zazia.setiti@univ-soukahrass.dz

تاريخ القبول: 2021-08-06

تاريخ الاستلام: 2021-02-01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية الاقتصادية للتجارة الإلكترونية، فبعد أن أصبح الاندماج في الاقتصاد الرقمي ضرورة حتمية وملحة للاقتصاد الجزائري للرفع من قدرته التنافسية وكسب رهانات العولمة، جاءت الأزمة الوبائية الحالية (كوفيد 19) لتعزز من أهمية اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومن ثم التجارة الإلكترونية في الاقتصاد العالمي، بعد أن أصبحت الأزمة تمثل تحديا للنشاط الاقتصادي في الجزائر وخاصة في شقّه التقليدي، ما يجعل من التجارة الإلكترونية ضامنا لاستمراريتها.

كما تهدف الدراسة إلى البحث عن الآليات الكفيلة بتفعيل التجارة الإلكترونية وتطويرها من خلال تحليل الواقع القانوني، التشريعي والتطبيقي لها في الجزائر، لتخلص إلى وجود العديد من العراقيل أمام تفعيل مشروع التجارة الإلكترونية تتعدى مشكلة تدفق الانترنت وضعف مستويات الابتكار والمعرفة إلى هشاشة بنية الاقتصاد والنظام المصرفي والفساد الاقتصادي، ما يستلزم تقديم جملة من التوصيات لتفعيل التجارة الإلكترونية وتطويرها.

كلمات مفتاحية: تجارة إلكترونية، اقتصاد رقمي، الجزائر، أزمة وبائية (كوفيد 19)

تصنيف JEL: O55، O30، L81.

Abstract :

The study aims to highlight the economic importance of e-commerce. Integration into the digital economy has become an imperative for the Algerian economy to increase its competitiveness and win the challenges of globalization. The crisis (Covid 19) has reinforced the importance of the knowledge economy, information and communication technologies, after the crisis has become a threat to economic activity in Algeria, in particular in its traditional party, which makes electronic commerce a guarantee of its sustainability.

¹المؤلف المرسل: حليمي حكيمة، halimihakima82@mail.com

The study aims to find mechanisms to activate and develop e-commerce by analyzing the legal, legislative and applied reality of e-commerce in Algeria. The study concluded that there are many obstacles to the activation of the e-commerce project, beyond the problem of internet flows and low levels of innovation and knowledge to the fragility of the structure of the economy, the banking system and economic corruption, which requires submitting a set of recommendations to activate and develop e-commerce.

Keywords : E-commerce, Digital Economy, Algeria, Epidemic Crisis (Covid-19).

Jel Classification Codes : L81, O30, O55.

مقدمة:

شهد العالم منذ نهاية سنة 2019 وضعاً استثنائياً لم يشهده منذ عقود، حيث غيّرت الأزمة الوبائية (جائحة كوفيد 19) من مختلف جوانب الحياة وخاصة الاقتصادية منها، إذ ساهم فرض المزيد من القيود على العديد من القطاعات - في ظل حالة الإغلاق العام، الحجر الصحي وتعليق انتقال الأفراد داخلياً وخارجياً- في التأثير المباشر على الأنشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء.

وتعتبر الأنشطة التجارية الأكثر تأثراً بالجائحة إيجاباً وسلباً، فأما عن التأثير العكسي فقد شكّلت هذه الأخيرة تهديداً حقيقياً للنشاط الاقتصادي بصفة عامة، والنشاط التجاري بصفة خاصة في شكله التقليدي، لكنّها بالمقابل مثّلت دافعاً قوياً لتعزيز وانتعاش التجارة الإلكترونية، بعد أن أصبح التعامل الإلكتروني بديلاً ملجأً للأفراد والهيئات والمؤسسات. الإشكالية: رغم مكانة التجارة الإلكترونية في الاقتصاد العالمي وخاصة في الدول المتقدمة منذ ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وباعتبارها ركيزة أساسية في بناء الاقتصاد الرقمي، إلا أنّ عديد الدول ومنها الجزائر لم تدرك أهمية تطوير الأنشطة التجارية الإلكترونية إلا في ظلّ الأزمة الوبائية (كوفيد 19) التي فرضت التباعد الاجتماعي لكنّها عزّزت من التقارب الإلكتروني واستخدام الانترنت لتلبية مختلف الاحتياجات.

وبناء على ما سبق تبلّورت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

كيف يمكن تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر في ظلّ حتمية تفعيلها كنتاج لتداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19)؟

الفرضيات: في سبيل الإجابة عن الإشكالية المطروحة تبنى الدراسة على الفرضيات التالية:

- لا تتوفّر الجزائر على أدنى المقومات الأساسية التي تساعد على إقامة التجارة الإلكترونية؛
- يعتبر تطوير الصيرفة الإلكترونية مدخلاً استراتيجياً لتفعيل التجارة الإلكترونية، ما يجعل ضعفها من أبرز عراقيل إرساء مبادئ التجارة الإلكترونية في الجزائر؛

■ ساهمت جائحة كورونا في تعزيز العديد من المعاملات الإلكترونية ضمن إطار التجارة الإلكترونية، إلا أنّها بقيت خارج الإطار الرسمي للدولة ورقابتها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية التجارة الإلكترونية للاقتصاد الجزائري، وكيف يمكن تفعيلها وتطويرها في ظل ما فرضته الأزمة الوبائية (كوفيد 19) من تحديد للنشاط الاقتصادي خاصة التقليدي منه، كما تهدف الدراسة أيضا إلى تحليل واقعها في الجزائر للكشف عن نقاط الضعف التي يمكن تداركها عند تحديد الآليات والمقومات الأساسية لبناء وتفعيل التجارة الإلكترونية.

منهج الدراسة: بحكم طبيعة الدراسة ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عبر تقديم المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة، ومن ثم تحليل واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر للكشف عن معوقاتها، ثم البحث في الآليات الممكنة لتعزيز وتطوير التجارة الإلكترونية مع حتمية تفعيلها في ظل تداعيات أزمة كوفيد 19. وهو ما استدعى الاعتماد على أدوات مختلفة تناسب المنهج المستخدم، من مراجع بيблиوغرافية، إلكترونية بين الكتب وأطروحات الدكتوراه بالإضافة إلى المقالات بالمجلات العلمية، والجرائد الرسمية، كما استندت عملية التحليل على الإحصائيات المتوفرة في تقارير عديد المؤسسات الرسمية الوطنية والدولية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، على غرار وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وكالة الأنباء الجزائرية، وزارة المالية، منظمة الشفافية الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية... إلخ.

1. تعريف التجارة الإلكترونية وأهميتها الاقتصادية

1.1 تعريف التجارة الإلكترونية: يعتبر مصطلح التجارة الإلكترونية من المصطلحات الحديثة والمتداولة لتعبّر عن كثير من الأنشطة الإنسانية المرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ عرّفتها منظمة التجارة العالمية على أنّها إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع السلع والخدمات أو تسليمها عن طريق الوسائل الإلكترونية عبر ثلاث مراحل: الدعاية والبحث، الطلب والسداد ومرحلة التسليم. (عبد العزيز غنيم ، 2002، صفحة 04)، فهي ذلك النوع من التجارة الذي يتم باستخدام وسيط إلكتروني سواء داخل الحدود السياسية لدولة ما أو خارجها، بصرف النظر عن نوعية السلعة أو مدى مشروعيتها أو القانون الذي تخضع له التي تستخدم فيها وسائل إلكترونية للتعاقد والسداد. (سمير أبو الفتوح يوسف، 2015، صفحة 17)

فالتجارة الإلكترونية تعبّر عن إنجاز مختلف أنواع الأعمال عن طريق الانترنت، حيث تشمل أطراف التعامل ليس فقط على الشركات والمستهلكين بل ويضاف إليها الحكومة أيضا، ويمكن توضيح ذلك من خلال المصفوفة التي قدّمها كوبل Coppel . إذ يضمّ الجدول الموالي تسعة أنواع من تطبيقات الانترنت على الأنشطة التجارية وعلى أنشطة تبادل المعلومات.

الجدول 1: تطبيقات الانترنت على الأنشطة التجارية وأنشطة تبادل المعلومات

حكومة	حكومة	شركة	مستهلك
حكومة لحكومة G2G	حكومة لشركة G2B	حكومة للمستهلك G2C	حكومة
شركة لحكومة B2G	شركة لشركة B2B	شركة لمستهلك B2C	شركة
مستهلك لحكومة C2G	مستهلك لشركة C2B	مستهلك لمستهلك C2C	مستهلك

المصدر: مصطفى يوسف كافي (2009)، التجارة الإلكترونية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ص13.

وقد عرّفت في التشريع الجزائري وفقا للقانون رقم 05-18 والمتعلق بالتجارة الإلكترونية على أنّها ذلك النشاط الذي يقوم بموجبه مؤدّ إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني عن طريق الاتصالات الإلكترونية. (الجريدة الرسمية، 16 ماي 2018، صفحة 05)

فالتجارة الإلكترونية إذا هي مرحلة متطورة من التجارة تعمل على تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال في عملية تبادل وتوزيع السلع والخدمات على المستوى العالمي بصنفيها المادي وغير المادي وتشمل: خدمات ربط أو دخول الإنترنت وما تتضمنه من خدمات ذات محتوى تقني، التسليم الإلكتروني للخدمات واستعمال الإنترنت كوسيلة لتوزيع الخدمات والبضائع.

وعادة ما يتم الخلط بين التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية (رمضان، 2001، صفحة 12) حيث تعتبر هذه الأخيرة أوسع نطاقا وأشمل من التجارة الإلكترونية، وتقوم على فكرة أتمتة الأداء في العلاقة بين إطارين من العمل ويمتد لسائر الأنشطة الإدارية، الإنتاجية، المالية والخدماتية، ولا تتعلق فقط بعلاقة البائع أو المورد بالزبون، إذ يمتد إلى أنماط أداء العمل وتقييمه والرقابة عليه، ومن هنا فالأعمال الإلكترونية تضمّ البنك الإلكتروني، الحكومة الإلكترونية، في حين أنّ التجارة الإلكترونية هي نشاط تجاري يركّز على عمليات البيع والشراء، وطلب الخدمة واستلامها بوسائل تقنية متقدمة.

2.1 الأهمية الاقتصادية للتجارة الإلكترونية: لا شك في أنّ التجارة الإلكترونية تتميز بجودة عالية في تقديم الخدمات لتحسين المبادلات التجارية، وتعزيز دور اقتصاديات الدول في النظام التجاري العالمي، ومن هنا تبرز الأهمية الاقتصادية للتجارة الإلكترونية للمجتمع في خلق فرص العمل الحرّ والعمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتصل بالأسواق العالمية بأقل تكلفة استثمارية، وكذا زيادة عدد الأفراد الذين يقومون بالعمل من المنازل، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة بالمنتجات والخدمات الخاصة بالدول النامية، والتي لم تكن متاحة لهم من قبل، (كرميش، 2016، صفحة 112) كما تساهم التجارة الإلكترونية في تعزيز فرص الاندماج في الاقتصاد الرقمي المعرفي وتحقيق التنمية المستدامة بتحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية، البشرية والبيئية.

أمّا من منظور طرفي التجارة الإلكترونية فتبرز أهميتها بالنسبة للموردين في تحقيق مساحة أكبر في الأسواق، تحسين درجة التنافسية، التصنيع الضخم، اختصار الدورة التجارية، خفض التكاليف وإيجاد فرص عمل جديدة، بينما من منظور

المستهلكين فتحقق مساحة أكبر للاختيار، تحسين جودة المنتج، منتجات حسب الطلب، تلبية سريعة للاحتياجات مع إمكانية تخفيض السعر والحصول على خدمات ومنتجات جديدة. (رضوان، 1999، صفحة 40)

2. واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

1.2 أهمية التجارة الإلكترونية للاقتصاد الجزائري: تسعى الجزائر جاهدة لتبني التجارة الإلكترونية لما لها من مزايا للاقتصاد الوطني، فهي تدرك تماما أنّ تفعيل التجارة الإلكترونية يساعد على:

- خفض التكاليف وزيادة المنافسة: إنّ التعامل عن طريق التجارة الإلكترونية يساعد على خفض تكاليف الإنتاج والتوزيع في ظلّ بيئة منافسة متزايدة وتسهيل عملية الوصول إلى السوق الوطنية والعالمية؛
- زيادة المنافسة في الأسعار وتنويع المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء من خلال شفافية المعلومات حول المنتجات المقدمة من قبل الشركات وتوفير الأدوات اللازمة لتحليل هذه المعلومات بجعل الشركات تسعى إلى تحقيق التميز؛
- اقتحام الأسواق العالمية عن طريق خفض سعر الدخول إلى الأسواق الخارجية وتسهيل عملية عرض منتجات متنوعة على مستوى الانترنت مما يسهّل عملية الاتصال بالمؤسسات المصدّرة وتسهيل عملية التصدير والاستيراد؛
- تسهيل إجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: فتبني واستخدام أساليب جديدة للمعاملات التجارية والمتمثلة في البيع والشراء عن طريق الأنترنت يساعد الشركات الوطنية على الوصول إلى الأسواق العالمية وتحقيق مستوى جيّد من المنافسة، ممّا يساعد على تصحيح وضع التجارة الخارجية مع إنشاء شركات متنوعة اقتصاديا للتخفيف من الاعتماد على النفط الأمر الذي يساعدها على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. (كرميش، 2016، صفحة

(174)

2.2 إجراءات تبني مشروع التجارة الإلكترونية: عملت الجزائر على إحداث جملة من الإصلاحات بغرض إقامة التجارة الإلكترونية حيث شملت ما يلي:

1.2.2 تطوير نظام الدفع الإلكتروني: قامت الجزائر بإنشاء شركة ذات أسهم في 1995 بهدف تطوير تسيير المعاملات النقدية ما بين البنوك التجارية وتحسين الخدمات المصرفية، وتطوير نظام الدفع النقدي من خلال استحداث بطاقات السحب من الصّراف الآلي وكذا البطاقة المصرفية للسحب والدفع، بالإضافة إلى تزويد المصارف بالموزّعات الآلية، وأشرفت على جميع هذه العمليات شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM).

وبعدّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية من رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر، فقد قطع شوطا كبيرا على مستوى نظام الاتصالات إذ يمتلك شبكة اتصالات في معظم مناطق الوطن وهي مخصّصة للتحويل المالي المباشر من وكالاتها، ولقد قامت شركة (SATIM) في 1996 بإعداد مشروع لإيجاد حل للنقد بين البنوك حيث تحققت الخطوة الأولى من هذا

المشروع عام 1997 بإعداد شبكة نقدية إلكترونية بين البنوك الجزائرية، لكن هذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محلياً، وبالتالي يمكن للمصارف الوطنية والأجنبية تقديم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي.

في هذا الإطار خصّصت الجزائر أكثر من 3,6 مليون أورو لتعميم استعمال البطاقة المصرفية، ولهذا الغرض أبرمت اتفاقية مساعدة تقنية بقيمة 40235 أورو بين شركة (SATIM) والشركة الفرنسية (IDS)، لتكوين عدد كبير من الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق النقدية (500 موزع) ونهائي نقطة بيع لدى التجار (10000) عبر كل التراب الوطني. وفي الفترة نفسها قامت شركة المساهمة الجزائرية بعقد اتفاق مع شركة (SATIM) فيما يخص مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية لإبرام اتفاقية شراكة مابين المجموعة الفرنسية (Diagram - EDI) الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية وثلاث مؤسسات جزائرية هي: Magat multimédia و Soft engineering ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)، لتنشأ على إثره شركة مختلطة سمّيت بـ "الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية" (AEBS).

ولقد دخل نظامان حديثان للدفع ما بين المصارف قيد التشغيل خلال سنة 2006، يتعلق الأمر بنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة الذي يدعى نظام (أرتس) والذي بدأ التشغيل في فيفري 2006، ونظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريضة، وفي 2014 باشر بنك الجزائر تحيين البنى التحتية لأنظمة الدفع (تقرير بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي، 2016)

2.2.2 هيئة البنية التقنية: سعت الجزائر جاهدة لتطوير قطاع الاتصالات على اعتباره أحد أهم الدعائم الأساسية لتفعيل التجارة الإلكترونية، ويمكن رصد أبرز هذه المساعي فيما يلي:

أ. **تطور مشترك الهواتف الثابتة:** شهد عدد مشترك شبكة الهاتف الثابت في الجزائر تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث انتقل من 4.158 مليون مشترك سنة 2018 إلى 4.75 مليون مشترك في سبتمبر 2020، وتمثل النسبة الأكبر منها اشتراكات الهاتف الثابت الخطي السلكي 74,41 % مقابل 25,59 % للهاتف الثابت اللاسلكي في الثلاثي الثالث من سنة 2020. وقد اتجه عدد مشترك الهاتف الثابت السلكي في الجزائر نحو زيادة مستمرة فاق 3 مليون مشترك منذ سنة 2016، كما عرف عدد مشترك الهاتف الثابت اللاسلكي الذي خصّص للمناطق الريفية انخفاضاً مستمراً نتيجة إستراتيجية الدولة بتزويد هذه المناطق ببنية تحتية للاتصالات أكثر نجاعة. (مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات، 2017)

ويمكن إبراز تطوّر عدد مشتركى شبكة الهاتف الثابت السلكي واللاسلكي معا في الجزائر كما يلي:

الجدول 2: تطوّر عدد مشتركى شبكة الهاتف الثابت في الجزائر للفترة (2011-سبتمبر 2020)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المستخدمين	3.059336	3.289363	3.138.914	3.098.787	3.267.592
السنوات	2016	2017	2018	سبتمبر 2019	سبتمبر 2020
عدد المستخدمين	3.404.709	4.100.982	4.158.518	4.55 مليون	4.75 مليون

المصدر: مؤشرات تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، متاح على الرابط أدناه، تاريخ الاطلاع:

<https://www.mpt.gov.dz/ar/content/indicateurs.2021/01/12>

سبتمبر 2020/2019 من الرابط أدناه:

<https://www.eco-algeria.com/content>

وفقا لمعطيات الجدول أعلاه فإنّ ارتفاع عدد مشتركى الهاتف الثابت في الفترة (سبتمبر 2019 - سبتمبر 2020) يمكن مرّده إلى الوضعية الوبائية التي عاشتها الجزائر منذ مارس 2020 بسبب جائحة كورونا (كوفيد 19)، حيث تنامي مع حالة الحجر الصحي اللجوء إلى الأنترنت، وبالتالي الاشتراك في الهاتف الثابت، باعتبار أنّ مشتركى ADSL يستلزم منهم الاشتراك في الهاتف الثابت أيضا.

ب. تطور اشتراكات الهاتف النقال: بعد سنوات من إصدار القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدّد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات والذي ساهم فيفتح المجال أمام المنافسة في سوق الهاتف النقال بالجزائر، بدأت خدمة الهاتف المحمول الجيل الثالث G3 في ديسمبر 2013، وفي شهر واحد فقط تمّ تسجيل 308019 مشترك، ليتضاعف هذا الرقم 27 مرة في عام 2014، وفي سنة 2017 وصل إلى أكثر من 23 مليون مشترك في ظلّ وجود 03 متعاملين في السوق الجزائرية. (مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات، 2017)

وفي إطار السعي لتوجيه البلاد نحو الاقتصاد الرقمي من خلال تحديث ونشر شبكة الاتصالات، تمّ الانطلاق الرسمي للجيل الرابع للهاتف النقال يوم 1 أكتوبر 2016، ليتضاعف مشتركيه بما يقارب 6.5 مرة من 1.464811 مليون مشترك سنة 2016 إلى أكثر من 10.9 مليون مشترك سنة 2017، كما ارتفعت كثافة الهاتف النقال من 113.35 % إلى 121.05 % في نفس الفترة مثلما يوضّحه الجدول التالي.

الجدول 3: تطور مشتركى الهاتف النقال في الجزائر للفترة (2013-2017)

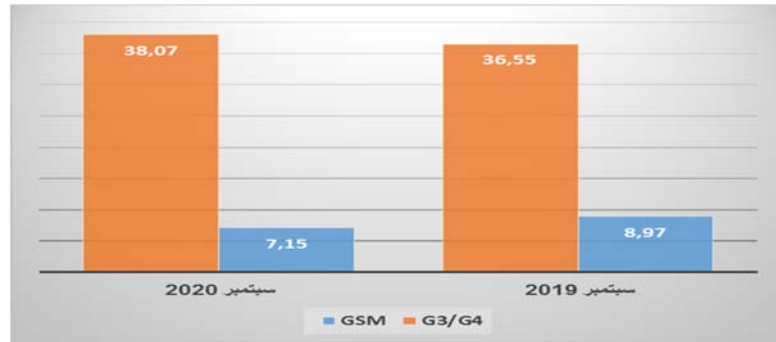
المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017
الجيل الثالث 3G	308019	8509053	16684561	25214732	23701023
الجيل الثالث 4G	////////	////////	////////	1464811	10968495
كثافة الهاتف النقال %	102,40	109,62	107,40	113,35	121.05

المصدر: مؤشرات تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، متاح على الرابط أدناه، تاريخ الإطلاع: 2021/01/12.

<https://www.mpt.gov.dz/fr/content/indicateurs-0>

أما باحتساب مشتركي الهاتف النقال GSM، فقد بلغ إجمالي المشتركين (GSM والجيلين الثالث والرابع) 45.22 مليون مشترك خلال الثلاثي الثالث من سنة 2020، بانخفاض طفيف يقدر بـ 0.66 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، ويرجع ذلك بالأساس لانخفاض عدد مشترك GSM من 8.97 مليون مشترك إلى 7.15 مليون مشترك في نفس الفترة أي بانخفاض يقارب 20.3% رغم انتقال جزء معتبر منهم إلى شبكات التكنولوجيات الحديثة الجيل الثالث والجيل الرابع مثلما يبرزه الشكل التالي:

الشكل 1: مشتركى الهاتف النقال في الجزائر (سبتمبر 2019-سبتمبر 2020) الوحدة: مليون



المصدر: من إعداد الباحثات بناء على: وكالة الأنباء الجزائرية، الرابط أدناه، تاريخ الاطلاع

<https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/98457-22-45-20202021/01/20>

ج. كثافة استخدام الأنترنت: يمثل هذا المؤشر من أبرز المؤشرات الهامة لمعرفة واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر، ففيما يخص شبكة الأنترنت فقد انتقل عدد المشتركين إلى 41.8 مليون خلال الثلاثي الثالث من سنة 2020 بزيادة قدرها 4.43 % في نفس الفترة من سنة 2019 وفقا لمعطيات الجدول التالي:

الجدول 4: عدد مشتركى الأنترنت في الجزائر للفترة (2017-سبتمبر 2020)

السنوات	2017	2018	سبتمبر 2019	سبتمبر 2020
مشتركي انترنت الهاتف الثابت	3202505	3063835	3503474	3730931
مشتركي انترنت الجيل الثالث	21592863	19239448	12739327	9944671
مشتركي انترنت الجيل ال 4G	9867671	20621452	23807131	28125102
المجموع	34663039	42924735	40049932	41800704

المصدر: من إعداد الباحثات بناء على:

- مؤشرات تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، متاح على الرابط أدناه، تاريخ الإطلاع: 2021/01/20.

https://www.mpt.gov.dz/sites/default/files/Ar-Rapport%20-TIC2018_1.pdf

- وكالة الأنباء الجزائرية، الرابط أدناه، تاريخ الاطلاع <https://www.aps.dz> 2021/01/20

يلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه الزيادة المستمرة في إجمالي مشتركى الإنترنت في الجزائر، ويرجع ذلك أساسا لارتفاع مشتركى الإنترنت الثابتة من جهة، والجيل الرابع من جهة أخرى، رغم انخفاض مشتركى إنترنت الجيل الثالث، حيث تراجع هذا الأخير بما يقارب 3 ملايين لصالح ارتفاع يقارب 4.3 مليون لمستخدمي إنترنت الجيل الرابع في الثلاثي الثالث من سنة 2020.

وكما سبق الإشارة لذلك فإنّ لجائحة كورونا الأثر المباشر في هذا الارتفاع خاصة مع الحجر الصحي الذي رافق الأزمة الوبائية منذ مارس 2020، فانتقلت بذلك نسبة كثافة الإنترنت الثابتة وفقا لسلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية ARPC من 7.96% سبتمبر 2019 إلى 8.49% سبتمبر 2020، بينما حققت أيضا كثافة إنترنت النقال من 83.06% إلى 86.6% في نفس الفترة.

ورغم التحسّن الذي شهدته الجزائر في هذا المجال إلا أنّها تبقى بعيدة كل البعد مقارنة بدول مجاورة أو أفريقية أخرى فيما يتعلق بنسبة تدفق الإنترنت وسرعتها، والأسعار غير التنافسية، وهو ما ينعكس سلبا على أي مبادرات لتفعيل التجارة الإلكترونية التي تعتمد بالدرجة الأولى على الإنترنت.

3.2.2 البنية المؤسسية والتشريعية: لقد أدركت الجزائر أنّ توفير الإطار القانوني ضرورة أساسية لدعم بنية ملائمة للتجارة الإلكترونية وكذا الالتزام بالشفافية في تطبيق هذه القوانين والإجراءات وخاصة فيما تعلّق بحقوق الملكية الفكرية. فقبل سنة 2004 لم تكن توجد قوانين تواجه الجرائم المعلوماتية، إذ أنّ أغلب التشريعات كانت تنظّم عمليات استخدام الإنترنت وكيفية الحصول على تراخيص استغلالها، وفي 2004 صدر القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدّل والمتّم لقانون العقوبات والمتعلّق بجرائم أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ثم تلتها القوانين التالية: (سعيد، 2015، الصفحات 19-21)

أ. الاعتراف بشرعية الكتابة الإلكترونية: من خلال إصدار القانون رقم 05-10 بتاريخ 20 جوان 2005 المتّم المعدّل للقانون المدني حيث أقرت المادة 323 مكرر بشرعية الكتابة الإلكترونية ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري؛

ب. التوقيع الإلكتروني: تم اعتماده في نص المادة 0/327 بالقانون 05-10 المعدّل والمتّم للأمر 75-58 المتضمن القانون المدني تنص على اعتماد التوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر من أجل إضفاء الحجية على المحررات الإلكترونية؛

ج. التصديق الإلكتروني: بموجب المرسوم 162-07 وهو الأمر الذي يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة ضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وهذا الترخيص يكون مرفقا بدفتر الشروط الذي يحدد حقوق وواجبات مؤدي الخدمة والمستعمل لها؛

د. الدفع الإلكتروني: بموجب أمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض فلقد تبنى العمل بنظام البطاقات الإلكترونية لمواكبة المتغيرات التي يفرضها الانتقال إلى اقتصاد السوق خاصة إصلاح النظام البنكي الجزائري وجعله مطابقا للمعايير الدولية، وهو أول قانون جزائري يضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي وهو ما تجسد من خلال المادة 69؛

هـ. الجريمة الإلكترونية: في 10 نوفمبر 2004، ثم سن القانون رقم 15-04 المعدل والمتمم لقانون العقوبات والذي ينص على الحماية الجزائية للأنظمة المعلوماتية، وفي سنة 2009 تم سن قانون الجريمة الإلكترونية رقم 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009، والذي يتضمن القاعدة الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال. (الجريدة الرسمية، العدد 53، 2003، صفحة 11)

وبتاريخ 10 ماي 2018 تم إصدار قانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، والذي ساهم في تحديد المتطلبات المتعلقة بالمعاملات التجارية عن طريق الاتصال الإلكتروني، وحدد التزامات المستهلك الإلكتروني وواجبات المورد الإلكتروني ومسؤولياته، كما ناقش الدفع في المعاملات الإلكترونية، حيث يمكن تحديد بعض النقاط الهامة حول هذا القانون الذي خرج من معاملات التجارة الإلكترونية من المفهوم المحلي إلى البعد الدولي، فيما يلي: (الجريدة الرسمية، العدد 28، 2018، صفحة 94)

✓ التفصيل في ممارسات قانون التجارة الإلكترونية من خلال المعاملات التجارية العابرة للحدود بين ما يتعلق بإجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف والبيع عن طريق الاتصالات الإلكترونية لسلعة أو خدمة من طرف مورد إلكتروني مقيم لمستهلك إلكتروني موجود في بلد أجنبي؛

✓ تحديد شروط ممارسة قانون التجارة الإلكترونية بدء من نشر موقع أو صفحة إلكترونية بامتداد com.dz إلى إنشاء البطاقة الوطنية للموردين الإلكترونيين؛

✓ تحديد المتطلبات المتعلقة بالمعاملات التجارية عن طريق الاتصال الإلكتروني، والتزامات المستهلك الإلكتروني من جهة، وواجبات المورد الإلكتروني ومسؤولياته من جهة أخرى؛

✓ تنظيم عمليات الدفع في المعاملات الإلكترونية وكيفيته، وكذا الإشهار الإلكتروني.

ورغم هذه الإجراءات فما هو ملاحظ أنّ التجارة الإلكترونية في الجزائر لا تزال في بداياتها لكونها تواجه العديد من العراقيل المتعلقة بالمنظومة البنكية وبنية الاقتصاد.

3. تعزيز استخدام التجارة الإلكترونية في ظلّ تداعيات أزمة كوفيد 19: العوائق والآليات

منذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية تحوّل الأزمة الوبائية لفيروس كورونا إلى جائحة عالمية في مارس 2020، أخلط ذلك أوراق دول العالم، وأصبحت تداعيات الجائحة جليّة على الاقتصاد العالمي. والجزائر كغيرها من دول العالم، اضطرت إلى الدخول في حالة متأهبة لمواجهة الوباء من خلال إجراءات الحجر الصحي عبر الغلق الكلي (كولاية البلدية)، أو الغلق الجزئي في مختلف ولايات الوطن. وقد كان لمختلف الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية بناء على توصيات اللجنة العلمية لمتابعة كورونا الأثر المباشر على النشاط الاقتصادي، وخاصة التقليدي منه، فأصبحت المعاملات الإلكترونية توجّهها إلزاميا في مختلف المجالات والقطاعات، ومنها التجارة الإلكترونية، التي يصبح تفعيلها بذلك ضرورة حتمية تفرضها الظروف الحالية من جهة، وأهمية التجارة الإلكترونية في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

وللبحث في الآليات الكفيلة بتفعيل التجارة الإلكترونية يتم من خلال هذا المحور أولا تحديد أبرز معوّقاتها بالجزائر للكشف عن نقاط الضعف التي يمكن تداركها فيما بعد من خلال جملة من الآليات.

1.3 معوّقات تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر: إنّ تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر يواجه العديد من العقبات أهمّها:

1.1.3 بنية الاقتصاد الجزائري: لقد كانت ولا زالت مشكلة الاقتصاد الجزائري منذ عقود هي تبعيته لربوع قطاع المحروقات وخاصة منها القطاع النفطي، فظلّ لسنوات متأثرا بتقلبات أسعار البترول في السوق العالمي، وهو ما أكّده عديد الأزمات النفطية التي تنهار فيها المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني على غرار أزمات 1986، 1998، 2014، أو في حالة ارتفاع الأسعار وما يترتب عنها من انتعاش مؤقت للمؤشرات الاقتصادية كالفترة (2001-2014)، ما جعل بنية الاقتصاد الجزائري بنية هشّة تعرقل بذلك أي آفاق للتطوّر في مختلف المجالات سواء ما تعلّق الأمر ببناء الاقتصاد المنتج، أو تعزيز فرص الاندماج في الاقتصاد الرقمي (اقتصاد المعرفة).

فبناء على معطيات الجدول أدناه يلاحظ أنّ للأزمة البترولية الأخيرة نهاية سنة 2014 انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الجزائري، حيث عرفت الخزينة العمومية عجزا متواصلا بالنظر لعلو حجم الإنفاق العمومي على الإيرادات خاصة عند بداية الأزمة سنة 2015، حيث تخطّى قيمة 3.1 مليار دج، لتطلق السلطات فيما بعد سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي من أجل تقليل ذلك العجز وهو ما ساهم في انخفاضه مثلما يوضّحه الجدول التالي:

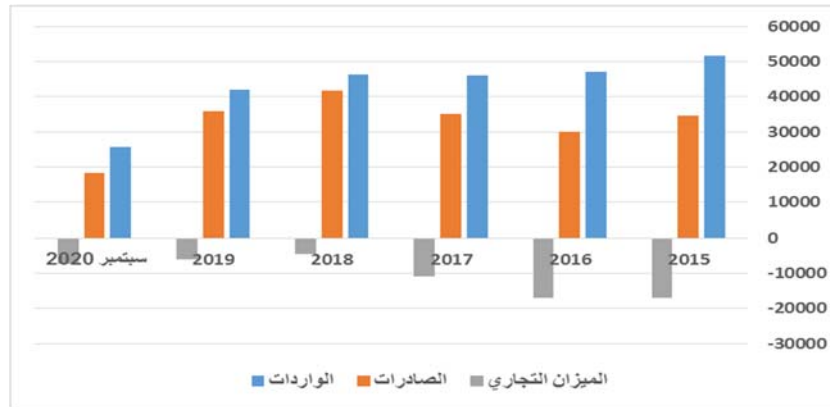
الجدول 5: تطوّر عجز الخزينة العمومية في الجزائر للفترة (2014-ماي 2020) الوحدة: مليون دج

البيان/السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	ماي 2020
الخزينة العمومية	3068021	3103789	2285913	1234745	1585102	1138977	695983

Source :Ministère des finances,<https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor> consulté le 20/01/2021.

وقد أطلقت الجزائر عديد الخيارات لتمويل الخزينة العمومية خلال تلك الفترة بدء بالقرض السندي في أفريل 2017 وصولا إلى التمويل غير التقليدي في أكتوبر من نفس السنة، إلا أنّ الأزمة البترولية واصلت آثارها السلبية على الموازين الاقتصادية كالميزان التجاري.

الشكل 2: تطوّر عجز الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2015-سبتمبر 2020) الوحدة: مليون \$



المصدر: من إعداد الباحثات بناء على: موقع وزارة المالية، تاريخ الاطلاع 2021/01/20

<https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/balance-commerciale>

فرغم التحسّن الذي شهده الميزان التجاري سنة 2018 حيث انخفض عجزه إلى 4.533 مليار دولار، إلا أنّه عاود الارتفاع مجدّدا بالنظر لانخفاض الصادرات بنسبة 14.29 % من 41797 مليون \$ سنة 2018 إلى 35824 مليون \$ سنة 2019، رغم الانخفاض المتزامن للواردات في نفس الفترة من 46330 مليون \$ إلى 41943 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى حالة الاستقرار التي شهدتها الجزائر سنة 2019 بعد الحراك الشعبي في فيفري 2019، وما تلاها من قرارات في سنة 2020 من تقييد عملية الاستيراد لتشجيع الإنتاج المحلي، إلا أنّها تبقى غير كافية لضعف هيكل الاقتصاد الجزائري وهشاشة بنيته غير الإنتاجية.

2.1.3 طبيعة النظام المصرفي الجزائري وضعف الصيرفة الإلكترونية: يتّسم الجهاز المصرفي بسيادة الطابع التقليدي والتدهور نظرا لكثرة عمليات الفساد والاحتيال والاختلاس وانعدام الأمن في المعاملات من خلال اضطراب الجهاز المصرفي، بسبب انعدام الرقابة الفعالة والاستخدام الضعيف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وقلة المختصين القادرين على حسن استخدام وتسيير التدفقات البنكية، ما انعكس سلبا على وسائل الدفع الإلكترونية التي لا يزال استخدامها ضئيلا، فرغم انجازات شركة SATIM إلا أنّ الأهداف والنتائج المرجوة لم تتحقّق نظرا لما يلي: (كرميش، 2016، صفحة

❖ صعوبة النفاذ إلى الأنترنت نظرا لارتفاع تكلفة استخدام الأنترنت وارتفاع تكلفة الحصول على حاسوب، الأمر الذي يساهم في بروز الأمية المعلوماتية وهذا يحدث بسبب ما يلي:

- ضعف مستوى الجاهزية الشبكية في الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهو بحاجة إلى دفع من قبل الشركات الخاصة والأفراد والحكومة؛

- ضعف البنية الأساسية للتقنيات والنظام التعليمي نظرا لضعف الاستثمارات الرائدة في هذا المجال لاسيما تلك التي تمكن من اتساع دائرة المستعملين والمستفيدين من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

❖ انعدام الثقة بالجهاز المصرفي والوسائط الإلكترونية نظرا لشيوع ثقافة الدفع نقدا جعلت المواطن الجزائري لا يتقبل الإلكترونية نظرا لطابعها غير الملموس؛

❖ ندرة التجار الذين يقبلون الدفع بالبطاقة، فالتاجر يرفضها من أجل التهرب الضريبي.

3.1.3 الفساد الإداري والاقتصادي: لقد ارتبط مفهوم الفساد الاقتصادي في الفكر الاقتصادي بريعية الاقتصاد، حيث تنتج الربوع مجتمعا أكثر اتكالا وفسادا، فقد ساهمت الموارد المالية الهائلة للبترو في سنوات الطفرة النفطية في تزايد حجم الفساد الإداري والاقتصادي، تؤكد العديد من التقارير العالمية وخاصة منها مؤشر الشفافية الدولية (مؤشر مدركات الفساد) أين تحتل الجزائر مراتب متأخرة في الشفافية ما يجعلها ضمن مجموعة الدول الأكثر فسادا.

الجدول 6: تنقيط وترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد للفترة (2012 – 2020)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التنقيط	34	36	36	36	34	33	35	35	36
الترتبة	105	109	100	88	108	112	105	106	104

المصدر: من اعدد الباحثات بالاعتماد على موقع منظمة الشفافية الدولية، تاريخ الاطلاع: 2021/01/22

<https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl>

فقد تفاقم الفساد الاقتصادي في الجزائر رغم الإجراءات التي اتخذتها للحد منه وأهمها: (حليمي، 2014، صفحة

(297)

- توفير إطار تشريعي وقانوني بإصدار جملة من القوانين والتشريعات منها:

▪ قانون رقم 06-1 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والرامي إلى دعم التدابير الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته، تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص وكذا تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد؛

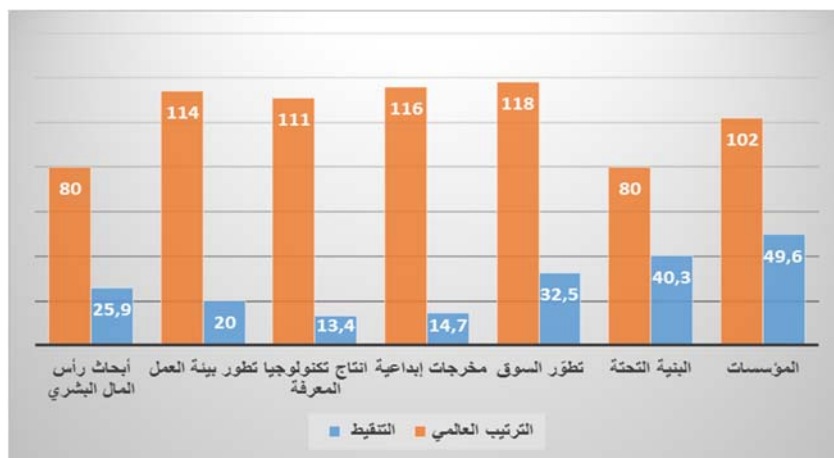
▪ قانون رقم 05-01 المؤرخ في فيفري 2005 والمتعلق بمكافحة جريمة تبييض الأموال؛

▪ التوقيع في 2004 على الاتفاقية الأمية الخاصة بمكافحة الفساد الصادرة في سنة 2003؛

- توفير إطار مؤسسي بإنشاء هيئات وأجهزة تعمل على مكافحة الفساد وأهمها:
 - مجلس المحاسبة الذي أنشأ في الثمانينات وأعطيت له صلاحيات في البداية منها المراقبة القبلية و البعدية لأموال الدولة؛
 - المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها في 2 جويلية 1996؛
 - الديوان الوطني لمكافحة التهريب والذي انتقل من سلطة رئيس الحكومة إلى وصاية وزارة العدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-286 المؤرخ في 26 أوت 2006؛
 - الديوان المركزي لقمع الفساد الذي أنشأ بقرار من رئيس الجمهورية في 08 ديسمبر 2011، حيث يتولى معالجة الجرائم الاقتصادية الكبرى والكشف عن أوجه الفساد الاقتصادي؛
- ورغم وجود إطار تشريعي، قانوني ومؤسسي فإنّ الفساد الاقتصادي والإداري مازال يعيق فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة وبالتالي إعاقه إقامة التجارة الكترونية.

4.1.3 ضعف مستويات تكنولوجيا المعرفة والابتكار: لا يمكن الحديث عن التجارة الإلكترونية التي تعتبر من ركائز الاقتصاد المعرفي دون التطرق لمؤشر الابتكار العالمي، حيث يمكن من خلاله معرفة مدى توجه الدولة نحو الاندماج في الاقتصاد الرقمي، فقد احتلت الجزائر مراتب متأخرة وفق هذا المؤشر من خلال مؤشرات الفرعية كما يلاحظ في الشكل التالي:

الشكل 3: ترتيب وتنقيط الجزائر عالميا وفق مؤشر الابتكار العالمي سنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثات بناء على:

World intellectual property organization, Global Innovation Index 2018, p
/219.https://www.wipo.int

بناء على الشكل أعلاه وحسب التقرير السنوي لمؤشر الابتكار العالمي لسنة 2018 يمكن تقديم الملاحظات

التالية:(حليمي ل.، 2020، الصفحات 241-242)

- احتلت الجزائر المرتبة 102 وفق مؤشر المؤسسات بسبب ضعف بيئتها السياسية والتنظيمية؛
- ترجع مرتبتها ضمن مؤشر البنية التحتية إلى ضعف البيئة العامة والاستدامة البيئية من جهة، وضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة أخرى؛
- احتلت المرتبة 116 وفق مؤشر مخرجات إبداعية بسبب ضعف مؤشرات الفرعية: الأصول غير الملموسة، إبداع السلع والخدمات وكذا ضعف الإبداع عبر الإنترنت؛
- بناء لضعف خلق المعرفة وتأثيرها ونشرها احتلت المرتبة 111 وفق مؤشر إنتاج تكنولوجيا المعرفة، كما كان لضعف روابط الابتكار أثره على مؤشر تطور بيئة العمل.

2.3 إشكالية انتعاش التجارة الإلكترونية في الأزمة الوبائية ضمن الإطار غير الرسمي: نتيجة حالة الغلق التي طالت العالم بسبب جائحة كورونا، أصبح التعامل الإلكتروني بديلا ملحا للأفراد والهيئات، وهو متاح بنسب متفاوتة تفرضها نسبة التطور التكنولوجي لكل بلد، وقد ساهم ذلك في انتعاش التجارة الإلكترونية في الجزائر بعدما كانت جد محتشمة فيما مضى، واتخذت أشكالا مختلفة تتجاوز بها عقبة الدفع الإلكتروني غير المتطورة، أين لعبت المواقع الإلكترونية التجارية ومواقع التواصل الاجتماعي دورها في تنشيط التجارة الإلكترونية (كربوس، 2020)

فقد ساهم الحجر الصحي للوقاية من كورونا في رفع مستوى التجارة الإلكترونية بتسجيل 300 ألف عملية بيع إلكتروني خلال 3 أشهر، تزامنا مع ارتفاع معدل عمليات الدفع الإلكتروني من طرف كثير من الجزائريين، عبر استخدام البطاقة البنكية والبطاقة الذهبية البريدية، لدفع بعض الفواتير وسحب الأموال، ما يجعلها خطوة نوعية نحو تغيير الذهنيات والتوجه نحو الرقمنة (بريش، 2020) خاصة مع إطلاق البريد الجزائري مؤخرا لخدمة جديدة لتسهيل عمليات الدفع عبر تطبيق على الهاتف المحمول "بريد باي" (Barid Pay) في سبيل تعزيز نظام الدفع الإلكتروني، ما يؤكد عن توجه الجزائر نحو تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي.

ورغم الانتعاش والتوسع الملحوظ في مجال التجارة الإلكترونية في الفترة الأخيرة إلا أنّها تبقى بعيدة كل البعد عن الأهداف المرجوة، إذ اتسمت المعاملات الإلكترونية بغير الرسمية وتمت في إطار قنوات غير رسمية تنظمها مواقع تواصل اجتماعي واتصالات شخصية بين بائعين ومستهلكين إلكترونيين، وتزايد معها حالات الاحتيال الإلكتروني، في وقت

كان على الدولة استغلال هذه الظروف لحشد وتعبئة الجهود في تطوير وتعميم التجارة والدفع الإلكترونيين وبالتالي دفع الآثار السلبية للأزمة الوبائية وتقليصها.

3.3 آليات تفعيل وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر:

إنّ نجاح مشروع التجارة الإلكترونية في الجزائر مرتبط بتوفير مجموعة من المتطلبات اللازمة له وتوفير جملة من المستلزمات البشرية والمادية والتنظيمية والبرمجيات، هذا يعني أن نجاح التجارة الإلكترونية يتطلب تصميم برنامج استراتيجي متكامل وشامل وفقا للمحاور التالية:

1.3.3 هيئة البيئة التنظيمية: لا بدّ من اعتماد سياسات لخلق بيئة مساعدة لنشر التجارة الإلكترونية بـ:

أ. **تطوير البنية الأساسية:** من خلال تقديم خدمات الاتصالات بأسعار منافسة وتحقيق التكامل ما بين مؤسسات وأقسام المعلومات والاتصالات، والوزارات والمؤسسات الحكومية، وامتلاك النظم والشبكات الضرورية لتأمين الوصول المباشر الآمن، وتطوير النظام المصرفي عبر تعزيز الصيرفة الإلكترونية.

ب. **تسريع النفاذ إلى الأنترنت:** يحتاج تحقيق الزيادة في انتشار الأنترنت نشر الوعي لدى الأفراد بأهمية الأنترنت في عملية التنمية و إشراك جميع فئات المجتمع، ووضع الحوافز من أجل استخدام الأنترنت لتلبية احتياجاتهم من خلال مراعاة التنوع في التكنولوجيا المستخدمة في تأمين النفاذ إلى الأنترنت عند تصميم وتنفيذ البنية الأساسية، وكذا سيتوجب تطوير واجهات استخدام ذات جودة عالية وميسرة وقابلة للاستخدام من قبل المستخدمين بحيث تراعي الاختلافات في القدرات والمهارات والاحتياجات والتفضيلات ضمن سياقات متنوعة للاستخدام، ومن خلال مجموعة متنوعة من التكنولوجيات، ولكن هذا يستوجب تعزيز صناعة المحتوى الرقمي من خلال الحاضنات التكنولوجية لتشجيع نشر المحتوى على شبكة الأنترنت. (نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية ، 2009، الصفحات 21-22)

ج. **تحسين البنية الأساسية للاتصالات والخدمات:** من خلال إدخال التحسينات على قطاع الاتصالات ومراعاة الجوانب التالية: (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005، صفحة 06)

✓ إعادة هيكلة قطاع الاتصالات: بغرض التخلص من احتكار الدولة للاتصالات من خلال تخفيض تمويل البنية الأساسية لقطاع الاتصالات من القطاع العام والاستفادة من رأس المال الخاص في مشاريع تطوير البنية الأساسية والخدمات المختلفة مما يساعد على زيادة المنافسة التي تنشأ من جراء فتح المجال أمام جميع الشركات للمساهمة في تنمية القطاع حسب قواعد ضابطة محددة.

✓ إجراء الإصلاحات الضرورية لتحسين نوعية الخدمات من خلال:

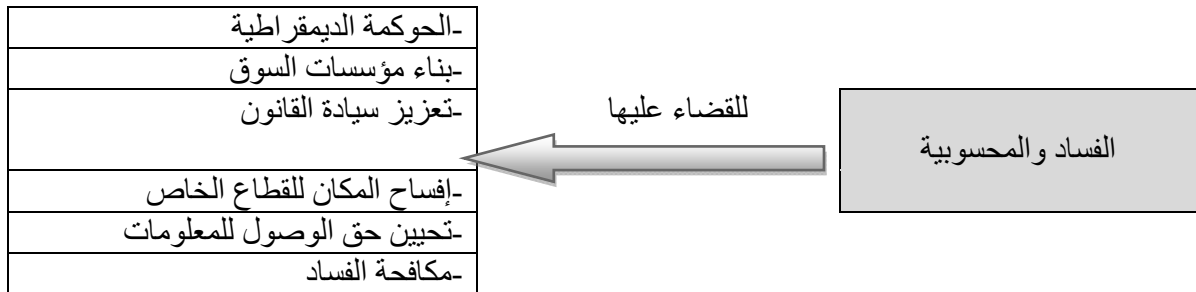
- تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات، وفتح القطاع أمام المنافسة الحرة ولو جزئياً؛
- إنشاء هيكلة جديدة للاتصالات تأخذ بالاعتبار توفير النفاذ الشامل إلى الخدمات والمنافسة الحرة.

د. تعزيز أمن المعلومات: يعدّ عنصر الثقة والأمن من بين أبرز العناصر اللازمة لتوفير بيئة مواتية لإقامة تجارة الكترونية حيث يرتبط استعمال الأفراد للخدمات الحكومية بشعورهم بالراحة والطمأنينة والأمن عند استخدامها وينطبق هذا الأمر كذلك على المستهلكين والمؤسسات وهذا سيتوجب ابتكار سياسات خاصة تضمن إطارا قانونيا لأمن المعلومات وتسمح بالدفع الإلكتروني وتدعم التوقيع الإلكتروني وتواجه الجريمة المعلوماتية، وعليه فإن إقامة نظام أمن المعلومات لا بد أن يتّسم بـ: (محمود مكاوي، 2005، صفحة 04)

- السرية (الموثوقية): أي التأكد من أنّ المعلومات لا يطلع عليها الغير؛
- التكاملية وسلامة المحتوى: أي التأكد من أنّ محتوى المعلومات صحيح ولم يتم تعديله أو العبث به وبشكل خاص لن يتم تدمير المحتوى أو العبث به في أية مرحلة من مراحل المعالجة أو التبادل؛
- استمرارية توفّر المعلومات أو الخدمة من خلال التأكد من استمرار عمل النظام المعلوماتي والقدرة على التفاعل مع المعلومات، ولتحقيق كل هذه العناصر لابد من وضع وتنفيذ برامج توعية وتدريب المسؤولين المعنيين بالنظم المعلوماتية في الأجهزة الحكومية وكذا مستخدمي التطبيقات الحكومية، وتشجيع القطاع الخاص وأفراد المجتمع على تطوير ثقافة أمن الفضاء المعلوماتي.

2.3.3 الحدّ من الفساد الإداري والاقتصادي: إنّ وجود الفساد والحسوبية يضعف فرص إقامة التجارة الإلكترونية وهذا يستدعي تطبيق صياغة قرارات وإيجاد أنظمة توافق سير الأعمال الناجحة للمنظمات ووضع خطط كفيلة بتحسين أدائها وبالتالي التخفيف من حدّة الفساد من خلال حوكمة البنوك والشركات وهذا يساعد على إرساء الديمقراطية والشفافية والمسؤولية والمساءلة القانونية، وتضمن نزاهة المعاملات وتضع الحدود بين المصلحة والحقوق الخاصة والمصالح العامة، كما أنّها تحقّق النزاهة والحيادية وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 4: آليات الحد من الفساد



المصدر: جهاد حرب وآخرون " واقع النزاهة والفساد في العالم العربي: خلاصة دراسات ثماني بلدان عربية 2009-2010، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، ط1، 2010، ص 08

3.3.3 تنمية الموارد البشرية: إنّ تطبيق نموذج الكتروني ناجح يتطلب ضرورة تكييف مهارات الأفراد مع المتغيرات الجديدة ولذا فلا بد من القضاء على الأمية المعلوماتية من خلال تعميم تعليم الأنترنت وتطبيقاته ابتداء من المرحلة الابتدائية. كما أنّه لا بد من تدريب الموارد البشرية باستمرار ومتابعة كل ما هو جديد والتوعية الشاملة للعاملين للتعامل مع المعطيات والأساليب الجديدة، وهذا كفيل بأن يجعل التغيير ينطلق بسلاسة نحو تحقيق التوجهات الإلكترونية.

الخلاصة:

بناء على ما قدّمته الدراسة في محاورها الثلاث (تعريف التجارة الإلكترونية وأهميتها الاقتصادية، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر، تعزيز استخدام التجارة الإلكترونية في ظلّ تداعيات أزمة كوفيد 19: العوائق والآليات)، يمكن استخلاص جملة من النتائج من أجل الخروج بتوصيات هامة كما يلي:

أولاً: النتائج: من أهمّ النتائج المتوصل إليها نذكر:

تتوفّر الجزائر على مقوّمات أساسية يمكن أن تساعد في إقامة التجارة الإلكترونية، حيث عملت على تطوير نظام الدفع الإلكتروني تشريعياً ومؤسسياً، وهي في تطوير مستمر للبنية التقنية التي ظهرت من خلال تطوّر مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مشتركي الهاتف الثابت والنقال والانترنت وغيرها..). في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى توفير إطار تشريعي وقانوني خاصة ما تعلّق بالقانون رقم 18-05 الصادر في ماي 2018 والمتعلّق بالتجارة الإلكترونية، والذي ساهم في تحديد المتطلّبات المتعلّقة بالمعاملات التجارية عن طريق الاتصال الإلكتروني وأخرج معاملات التجارة الإلكترونية من المفهوم المحلي إلى البعد الدولي، وهو ما يؤكّد على خطأ الفرضية الأولى التي أشارت إلى عدم وجود أدنى مقوّمات لإقامة التجارة الإلكترونية في الجزائر، بل هناك مقوّمات لكن تبقى غير كافية لتطوير استخدامها؛

رغم توفّر مقوّمات هامة للانطلاق في تعزيز استخدام التجارة الإلكترونية، إلا أنّ ما يعيق مسار تطبيقها في الجزائر هو وجود إشكالات على مستوى حركة الأموال والضرائب والقانون المرتبط بالتوقعات الإلكترونية والجرائم الإلكترونية التي يصعب التحكم فيها، وطبيعة الاقتصاد الريعي وتأخّر الإصلاحات المصرفية والمالية لأنّ أساس ظهور وتطوّر التجارة الإلكترونية هو تطوير وسائل الدفع الإلكتروني وتفعيل الصيرفة الإلكترونية، وبالتالي فإنّه لا يمكن الحديث عن أي فرص لتعزيز التوجّه نحو التجارة الإلكترونية في ظلّ احتكار وسائل الدفع التقليدية والصيرفة التقليدية على المعاملات المالية والتجارية، مع توجّه محتشم نحو وسائل الدفع الإلكترونية، وهو ما يؤكّد صحة الفرضية الثانية؛

ساهمت الأزمة الوبائية في توسيع وتنشيط حركة المعاملات والتجارة الإلكترونية في الأشهر الأخيرة، إلا أنّها بقيت في أغلبها خارج إطار رقابة الدولة، وبقيت بعيدة كل البعد عن الأهداف المرجوة، إذ اتّسمت المعاملات التجارية الإلكترونية بغير الرسمية وتمتّ في إطار قنوات غير رسمية تنظّمها مواقع تواصل اجتماعي واتصالات شخصية بين بائعين ومستهلكين إلكترونيين، وتزايد معها حالات الاحتيال الإلكتروني، وهو ما يؤكّد على صحة الفرضية الثالثة؛ تمثّل تهيئة البيئة التنظيمية وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني والصيرفة الإلكترونية، الحدّ من الفساد الإداري والاقتصادي وتنمية الموارد البشرية من أهمّ الآليات التي تكفل تفعيل وتطوير استخدام التجارة الإلكترونية في الجزائر شرط وجود إجراءات جادة لتفعيل هذه الآليات؛

كأنّ تطبيق التجارة الإلكترونية من شأنه أن يوسّع نطاق وأطراف السوق ويسهّل الاندماج في الأسواق العالمية من خلال الفرص المتاحة في الجانب التجاري والاستثماري، مما قد يساعد الجزائر على حلّ أهم المشاكل الإستراتيجية التي تواجهها والمتعلقة بمشكلة فتح الأسواق الخارجية وتنمية الصادرات؛

ثانياً: التوصيات: كل العوامل سالفة الذكر تستدعي اتخاذ إجراءات فعّالة من أجل تفعيل التجارة الإلكترونية من جهة، وتطويرها من جهة أخرى، إذ لا بدّ من استغلال الظروف الحالية لحشد وتعبئة الجهود في تطوير وتعميم التجارة والدفع الإلكترونيين وبالتالي دفع الآثار السلبية للأزمة الوبائية وتقليصها. وهو ما يستدعي:

كضرورة نشر الثقافة المعلوماتية من خلال تنمية رأس المال البشري في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتهيئة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

كإعداد البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة لتجنب أية عوائق قد تؤدّي إلى فرض قيود على الأنشطة التجارية وأساليب إجراء التجارة الإلكترونية من خلال مراعاة قانون عدم الاحتكار، حماية المستهلك، نظام الضرائب، والعمل على الاستفادة من التجارب الناجحة؛

كعمل على عصنة النظام المصرفي بغرض تحسين فعالية ومردودية وتنافسية الجهاز من خلال تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الخاص بالنشاط البنكي الإلكتروني وتعزيز أنظمة المعلومات البنكية؛

كالحّد من ظاهرة الفساد المالي والإداري من خلال الاستثمار في مجال الحكم الرشيد سعياً منها لتعزيز إجراءات الرقابة والشفافية والإفصاح والارتقاء بمستوى الممارسات الأخلاقية للمسيرين.

المراجع

الكتب:

1. صالح الحناوي، محمد، وآخرون، (2004)، مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
2. رمضان، مدحت، (2001)، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة.
3. محمود مكاوي، محمد، (2005)، البيئة الرقمية بين سياسات الواقع وآفاق المستقبل، المركز الوطني للمعلومات، اليمن.
4. يوسف كافي، مصطفى، (2010)، التجارة الإلكترونية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
5. سمير أبو الفتوح يوسف، أحمد، (2015)، أساسيات التجارة الإلكترونية (المجلد 1). المكتب العربي للمعارف، القاهرة.
6. رضوان، رأفت، (1999)، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.
7. عبد العزيز غنيم، رأفت، (2002)، دور جامعة الدول العربية في تنمية وتسيير التجارة الإلكترونية بين الدول العربية، جامعة الدول العربية، مصر.
8. حرب، جهاد، وآخرون " واقع النزاهة والفساد في العالم العربي: خلاصة دراسات ثماني بلدان عربية 2009-2010، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد.

الأطروحات:

1. حلومي، حكيم، (2014)، اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر: دراسة لامكانيات التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
2. حلومي، ليلي، (2020)، واقع وآفاق مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية للقطاعات المنتجة للفترة 1999-2017، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة البليدة 2، الجزائر.
3. كرميش، أمال، (2016)، الشراكة الأوروبية جزائرية - فرص وحدود الاندماج في اقتصاد المعرفة، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

المقالات:

1. سعيد، عبد الله، (2015)، تقييم نظام الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الإنسان والمجال، عدد 02، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر.

الجرائد الرسمية:

2. الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2018.
3. الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

التقارير

1. تقرير بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي. (2016). الجزائر.
2. نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية، (2009)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة.
3. تحسين البنية الأساسية للاتصالات وخدماتها وسياساتها في بلدان الإسكو، (2005)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.

مواقع الأنترنت:

1. كربوش، ضاوية، (2020)، وزارة الثقافة والفنون

- <https://www.m-culture.gov.dz/index.php/ar/2-non-categorise/3135->
2. بريس، عبد القادر، (2020, 10 18)، جريدة الشروق الجزائرية <https://www.echoroukonline.com>
3. منظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org>
4. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، <https://www.mpt.gov.dz>
5. وكالة الأنباء الجزائرية، <https://www.aps.dz>
6. وزارة المالية، <https://www.mf.gov.dz>
7. المنظمة العالمية للملكية الفكرية، <https://www.wipo.int>